

نشرة إعلامية

INFCIRC/741
Date: 8 January 2009

General Distribution
Arabic
Original: English

بيان أدلى به المحافظ ممثل اليابان في اجتماع مجلس المحافظين في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ فيما يتعلق بأنشطة اليابان في مجال التعاون التقني

أدلى المحافظ ممثل اليابان ببيان في مجلس المحافظين في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨ فيما يتعلق بأنشطة اليابان في مجال التعاون التقني.

واستجابة للطلب الوارد في البيان، يُعمم هنا نص البيان الكامل لعلم الدول الأعضاء.

اليابان

البعثة الدائمة لليابان لدى المنظمات الدولية في فيينا

Andromeda Tower, Donau-City Strasse 8, A1220 Vienna, Austria (+43)(1)260 63-0 Fax(+43)(1)263 6750

بيان أدلى به السفير يوكيا أمانو في
اجتماع مجلس المحافظين في
٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨

البند ٢ من جدول الأعمال: تقرير لجنة المساعدة
والتعاون التقنيين بشأن التعاون التقني (الوثيقة GOV/2008/61)

شكراً لك، سيدتي الرئيسة.

لقد قدمت اليابان من قبل، أثناء اجتماع لجنة المساعدة والتعاون التقنيين في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بعض سمات تعاونها المتصل باستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية.

فاسمحوا لي، مع ذلك، بأن أقدم مرة أخرى البيان نفسه مع تعديل طفيف في اجتماع المجلس هذا. وبتفادي لما هو غير ضروري، أود أن أرجو من الأمانة تعميم نص البيان الكامل على الدول الأعضاء على شكل وثيقة INFCIRC.

شكراً لك، سيدتي الرئيسة.

اليابان

البعثة الدائمة لليابان لدى المنظمات الدولية في فيينا

Andromeda Tower, Donau-City Strasse 8, A1220 Vienna, Austria (+43)(1)260 63-0 Fax(+43)(1)263 6750

١ - مقدمة

لقد أدارت اليابان التعاون التقني في إطار مجالات شملت التطبيقات النووية والأمان/الأمن النووي والقوى النووية وعدم الانتشار. وأود اليوم، بعد أن أستاذ الرئيسة، تسليط الضوء على بعض السمات البارزة لأنشطتنا. وسيعمم النص الكامل مكتوبا.

واسمحوا لي أولا أن أتطرق بإيجاز إلى الحالة الراهنة للتكنولوجيا النووية اليابانية التي تمثل الأساس الذي استند إليه تطوير تعاوننا دائما.

وقد علقت اليابان، بصفاتها بلدا موارده الطبيعية قليلة، أهمية حيوية على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. واستهلت الاستخدامات التجارية للطاقة النووية، بالإضافة إلى أنشطة البحوث التطويرية، في مرحلة مبكرة جدا، ومنذ ذلك الوقت سعت باستمرار من أجل تقدم تلك الأنشطة. ونتيجة لذلك، اشتهرت الصناعة النووية اليابانية بتقدم تكنولوجياتها العالي والمطرد.

وبالنظر إلى العلوم والتكنولوجيا من منظور أوسع، يتبين أنها تشكل أسس الرخاء في بلدي. فقد استثمرت اليابان، بقطاعيها الخاص والعام على السواء، استثمارا هائلا في تطوير التكنولوجيات المتقدمة. علما بأن نسبة نفقاتها في هذه المجالات إلى الناتج المحلي الإجمالي هي بين أعلى النسب في العالم. وفي رأينا أنه ليس من قبيل المصادفة أن أربعة من العلماء والباحثين اليابانيين سيحصلون على جائزة نوبل هذا العام.

وأود الآن أن أعرض بصورة موجزة كيف تم تشارك هذه التكنولوجيات مع بلدان أخرى عن طريق أنشطة متنوعة منها مثلا أنشطة التعاون التقني في إطار الوكالة.

ثانياً- التعاون بحسب المجالات

ألف- التطبيق النووي

١- الصحة البشرية

إن للتطبيقات النووية دورا مهما تؤديه في تعزيز الصحة البشرية. وتشير بيانات منظمة الصحة العالمية إلى أن مرض السرطان هو أكبر مسببات الموت على نطاق العالم، إذ بلغ عدد الوفيات بسبب السرطان ٧,٩ مليون (نحو ١٣% من مجموع الوفيات) في عام ٢٠٠٧.

وقد دعمت اليابان على الدوام برنامج العمل الخاص بعلاج السرطان. فأخذت، في عام ٢٠٠٦، زمام المبادرة لإنشاء آلية للتغلب على الصعوبات المالية التي هددت برنامج العمل. وساهمت اليابان عن طريق تلك الآلية بمبلغ مقداره ٣٤٥ ألف دولار أمريكي لدعم برنامج العمل. ووفرت للوكالة أيضا خدمات طبيب بارز جدا لدعم برنامج العمل.

ونحن نبذل جهودا على المستوى الوطني لتشارك خبرتنا مع البلدان الأخرى في مجال علاج السرطان. وقامت اليابان، بصفاتها البلد المضيف لمؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية الأفريقية، بتنظيم جولة تقنية

في بداية هذا العام للبلدان الأفريقية. ومكنت الجولة المشاركين فيها من التعرف على أنشطتنا في مجال تطوير تكنولوجيا علاج السرطان بالأشعة. واستجابة للرغبة التي أبداها المشاركون، قررت وكالة التعاون الدولي اليابانية عقد دورة تدريبية أساسية بشأن تكنولوجيا العلاج بالأشعة، شملت مواضيع ممتدة من التشخيص بالأشعة، بما في ذلك التصوير المقطعي بالانبعاث البوزيتروني، إلى العلاج الإشعاعي بالجسيمات الثقيلة. ويسعدني أن أشير إلى أننا رحبنا فعلا بمتدربين من بلدان أفريقية على سبيل متابعة الجولة التقنية.

فاسمحوا لي الآن أن أشرح تكنولوجيا العلاج الإشعاعي للسرطان بالجسيمات الثقيلة، التي ذكرتها منذ لحظات. فهي، باختصار، شكل من أشكال العلاج بالأشعة يستخدم أشعة معجلة ويتفوق بمزايا نسبية على أشكال علاج السرطان الأخرى في ثلاثة جوانب. فهذه التكنولوجيا تجعل من الممكن تحقيق ما يلي:

- أولاً، علاج أجزاء الجسم الحساسة مثل الرأس والعنق والعظام والأنسجة الناعمة؛

- ثانياً، تقصير مدة العلاج؛

- ثالثاً، تخفيف الأعباء البدنية على المرضى مقارنة باستئصال السرطانات بالجراحة.

وتعتبر اليابان من بلدان الصدارة في مجال تكنولوجيا العلاج الإشعاعي للسرطان بالجسيمات الثقيلة. ودأب المعهد الوطني للعلوم الإشعاعية على تعزيز هذه التكنولوجيا، كما قام ببناء أول معجل طبي للأيونات الثقيلة في العالم "HIMAC". وتعكف جامعة غونما حالياً على بناء المعجل الثاني. ويرحب المعهد الوطني للعلوم الإشعاعية وجامعة غونما ترحيباً نشطاً بالمتدربين القادمين من الخارج.

وتعاون اليابان في مجال الصحة البشرية ليس مقتصرًا على علاج السرطان. فمنذ عام ٢٠٠٥، ظلت اليابان تقوم بدور بلد قائد للمشاريع في مجال الصحة البشرية في إطار الاتفاق التعاوني الإقليمي للبحث والتنمية والتدريب في إقليم آسيا والمحيط الهادئ، وتم تدريب ما يزيد عن ٣٠٠ شخص شاركوا حتى الآن في دورات تدريبية متعلقة بالصحة البشرية تحت رعاية الاتحاد التعاوني الإقليمي. وهذه الأنشطة التي يضطلع بها الاتفاق التعاوني الإقليمي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأنشطة محفل التعاون النووي في آسيا الذي يمثل إطاراً استهلته مبادرة يابانية. وعلى سبيل المثال، قام المحفل بإعداد دليل للمتدربين استخدم على نطاق واسع في عدة دورات تدريبية تابعة للاتفاق التعاوني الإقليمي. ويمكن اعتبار ذلك مثالا حيا على الشراكة المثمرة.

والمعهد الوطني للعلوم الإشعاعية الذي ذكرته آنفاً هو مركز تعاوني للوكالة، وقد قدم أيضاً بطريقة منظمة مساعدات لأنشطة الوكالة المتعلقة بالبحوث والتدريب في مجال العواقب البيولوجية لإشعاعات الجرعات المنخفضة.

٢٠ الأغذية والزراعة

أود الآن أن أتطرق إلى التطبيقات الإشعاعية في مجال الأغذية والزراعة، لاسيما تقنية الحشرة العقيمة ضمن أمور أخرى.

ونحن في اليابان نتمتع بخبرة فريدة في تقنية الحشرة العقيمة. وهي ترجع إلى عام ١٩٧٢ عندما استردت اليابان حقوقها الإدارية على جزيرة أوكيناوا الواقعة جنوب اليابان. فمناخ جزيرة أوكيناوا شبه مداري، وهي اشتهرت بفاكهتها وخضرواتها الفريدة النوع، مثل اليقطين الحامض المعروف أيضاً بأنه "ملك الخضروات الصيفية" لما يحتويه من كمية هائلة من الفيتامين سي. ومنذ استرداد هذا الحق الإداري، ازدادت رغبة أوكيناوا في إرسال شحنات من اليقطين الحامض إلى شتى أطراف البلد. ولكن، بحلول عام ١٩٧٢ كانت ذبابة البطيخ قد ألحقت أضراراً فادحة بمحاصيل اليقطين الحامض، وكان يوجد في اليابان آنذاك قانون يحظر شحنات النباتات المصابة من أوكيناوا إلى بقية البلد. فقررت حكومة اليابان استخدام تقنية الحشرة العقيمة في عام ١٩٧٥ في

محاولة للتغلب على هذه المشكلة. وتوجت محاولاتها باستئصال ذبابة البطيخ في أوكليناوا، مما أدى في نهاية الأمر إلى تمتع جميع الناس في البلد كله باليقطين الحامض المغذي للغاية. ونحن نعمل حتى الآن، في أجزاء من أوكليناوا وفي أماكن أخرى، لمكافحة واستئصال سوسة البطاطس الحلوة الحلوة، وهي حشرة ضارة بالبطاطس الحلوة، مستخدمين لذلك تقنية الحشرة العقيمة.

ونظرا لأن اليابان تتمتع بخبراتها الخاصة في هذا المجال، فإنها حريصة على التعاون مع غيرها من الدول الأعضاء التي تتصدى لتحديات مماثلة. فتقنية الحشرة العقيمة يمكن أن تكون مفيدة جدا لإدارة الحيوانات الزراعية في أفريقيا عن طريق استئصال ذبابة تسي تسي وغيرها من الحشرات الضارة.

وفي عام ٢٠٠٦، قدمت اليابان والأمم المتحدة مساعدات بلغ مجموعها ١,٧٦ مليون دولار أمريكي عن طريق الصندوق الاستئماني للأمن البشري من أجل مشروع لاستئصال ذبابة تسي تسي في إثيوبيا تقوم الوكالة بتنفيذه بشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة. (عنوان هذا المشروع هو "إنشاء منطقة خالية من مشكلة ذباب تسي تسي وادي الصدع الجنوبي في إثيوبيا، ومساعدة المجتمعات المحلية الريفية في مجال التنمية الزراعية وتنمية الثروة الحيوانية"). ومن المتوقع إزالة هذه التهديدات الكبيرة المؤثرة على الزراعة في الإقليم، وتسريع تنمية الحيوانات الزراعية والزراعة عموما في وادي الصدع الجنوبي في إثيوبيا. ونحن نرى أن هذا المشروع يستحق اهتماما خاصا لأنه مثال رائع للشراكة الجيدة بين الدولة العضو والوكالة والمنظمات الدولية الأخرى.

٣ إدارة المياه

اسمحوا لي الآن أن أناقش مسألة إدارة المياه. إن حفظ الماء أمر ضروري في المساعي الرامية إلى بلوغ "الأهداف الإنمائية لألفية الأمم المتحدة". والوكالة لديها مختبر مشهور في موناكو، معروف باسم مختبر البيئة البحرية، أنشئ في عام ١٩٦١. وقد قام المختبر بإجراء بحوث متعلقة بالمسائل البيئية الناجمة عن التلوث الذي تسببه مصادر إشعاعية وغير إشعاعية. وفي عام ١٩٦٢، التحق بمختبر موناكو السيد رينوسوكي فوكاي، أحد المتخصصين الكيميائيين في المعهد الوطني لمؤسسات صيد الأسماك تحت رعاية وزارة الزراعة والغابات اليابانية. وكان رئيس قسم الكيمياء الإشعاعية طوال عشرين سنة من ١٩٦٢ إلى ١٩٨٢، ومديرا من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٦. وساهم السيد فوكاي مساهمة كبيرة في تطوير هذا المختبر، ولاسيما في تطوير تكنولوجيا إدارة المياه.

وقام معهد موناكو بدور مهم في حماية البيئة البحرية في منطقة الشرق الأقصى الآسيوي. واتضح في عام ١٩٩٣ أن نفايات مشعة سائلة من غواصات نووية تم تفكيكها قد أقيت بعيدا عن ساحل فلاديفسك. وفي عام ١٩٩٤، أرسلت اليابان وروسيا وجمهورية كوريا ومعهد موناكو التابع للوكالة بعثة مشتركة لرصد البيئة البحرية في منطقة الشرق الأقصى الآسيوية. وأكد هذا البحث أن البيئة البحرية في تلك المنطقة سالمة. ومع ذلك، أنشئ بمساعدة اليابان، على سبيل المتابعة، مصنع لمعالجة النفايات المشعة السائلة الضعيفة الإشعاع، ومنذ ذلك الوقت، لم يحدث إلقاء نفايات مشعة سائلة قبل تنقيتها. وضمن أنشطة المتابعة الإضافية، استهلّت اليابان مشروعاً في عام ٢٠٠٣ لتفكيك غواصات نووية في منطقة الشرق الأقصى في الاتحاد الروسي، بشراكة مع روسيا وأستراليا ونيوزيلندا وجمهورية كوريا لأغراض نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، بالإضافة إلى حماية البيئة البحرية في تلك المنطقة. وأطلق على المشروع اسم "نجم الأمل" تيمنا باسم مسفن "زفيزدا" (أي "النجم" باللغة الروسية)، حيث استهل المشروع.

وأخيرا، أود أن أسترعي اهتمامكم إلى أن اليابان ستستضيف الاجتماع الحادي والثلاثين للممثلين الوطنيين للاتفاق التعاوني الإقليمي في العام القادم. وتأمل اليابان حقا أن يواصل الاجتماع تعزيز استخدام التطبيقات الإشعاعية، لا في آسيا وحدها بل أيضا في كل منطقة من مناطق العالم.

باء- الأمان / الأمن النووي

لقد قدمت اليابان عدة مساهمات ملحوظة في مجال الأمان والأمن النوويين كذلك.

ودعت الهيئة الرقابية اليابانية في أعقاب حادث تشيرنوبل ما يزيد عن ألف متدرب على تشغيل محطات القوى النووية من البلدان الأوروبية الشرقية والصين وروسيا لتشارك الخبرات والمعارف اليابانية بشأن أمان تشغيل القوى النووية. وتعمل اليابان حاليا على مواصلة التوسع في أنشطتها المتعلقة بتحسين أمان تشغيل القوى النووية في الإقليم الآسيوي.

وقد ساعدت اليابان المجتمعات المحلية المتأثرة بحادث تشيرنوبل في أوكرانيا عن طريق الصندوق الاستئماني للأمن البشري الذي أنشئ في الأمم المتحدة. كما ساهمت هذا الشهر بمبلغ إضافي مقداره ٢,٦ مليون دولار أمريكي لدعم مشاريع في أوكرانيا وبيلاروس والاتحاد الروسي. وتوفر هذه المشاريع لتلك المجتمعات المتأثرة المعلومات الصحية والبيئية الضرورية.

ومنذ حادث تشيرنوبل، ساهمت اليابان بما مجموعه ٨١ مليون دولار أمريكي لحساب الأمان النووي وصندوق ساتر تشيرنوبل للمساعدة على تعزيز أمان محطة تشيرنوبل للقوى النووية. وفي عام ٢٠٠٠، تصدرت اليابان، بصفتها رئيس الفريق العامل المعني بالأمان النووي التابع لمجموعة الثماني، القيادة لإغلاق محطة تشيرنوبل للقوى النووية. وفي هذا العام، تتولى اليابان، بصفتها رئيس مجموعة الثماني، تنسيق حساب الأمان النووي بطريقة تكفل سد الثغرات المالية.

وبتحويل الاهتمام إلى آسيا، أخذت، اليابان بالتعاون مع الوكالة، تركيز على المسائل المتصلة بالبنية الأساسية للأمان النووي في آسيا منذ عام ١٩٩٠. وعلى وجه التحديد، أنشئت شبكة الأمان النووي الآسيوية بالتعاون مع الوكالة والدول الأعضاء المؤيدة للفكرة بغية تشارك المعلومات المتعلقة بالأمان النووي وتيسير التنمية البشرية من أجل الأمان النووي في المنطقة. وقد عُقِلت آمال كبيرة على شبكة الأمان النووي الآسيوية باعتبارها نموذجا لشبكة للأمان النووي.

وفي أعقاب الزلزال الذي حدث في ولاية نيغاتا اليابانية في تموز / يوليو ٢٠٠٧، استخلصنا عدة دروس فيما يتعلق بتحسين الأمان السيزمي في محطات القوى النووية. وبالنظر إلى أن بعض البلدان المعرضة للزلازل تعتزم حاليا استهلال برامج قوى نووية، فإن اليابان وجهت دعوة لبعثة من الوكالة وعقدت حلقات عملية بغية تشارك خبراتنا والدروس التي تعلمناها بشأن الأمان السيزمي. كما أنشأت الوكالة بتعاون اليابان الكامل مركزا دوليا للأمان النووي السيزمي في فيينا. وستساهم هذه المبادرات في تحسين الأمان السيزمي لمحطات القوى النووية عالميا.

وقد بذلت اليابان جهودا كبيرة للمساعدة على تعزيز الأمن النووي في كازاخستان، على المستوى الثنائي وكذلك بالتعاون مع الوكالة. واستجابة لطلبات لجنة كازاخستان للصحة العامة، نفذت اليابان بالتعاون الكامل مع كلية الطب في جامعة ناغاساكي، تدابير متنوعة لتخفيف معاناة أولئك الذين تعرضوا للإشعاع النووي في المنطقة المحيطة بموقع الاختبار النووي في سيميپالاتينسك في كازاخستان، القائم منذ العهد السوفياتي. وفي عام ١٩٩٩، وفرت اليابان لجامعة سيميپالاتينسك الطبية نظاما للتشخيص عن بعد وأجهزة لقياس الإشعاع من أجل معهد سيميپالاتينسك لبحوث الطب الإشعاعي والبيئة.

جيم- الطاقة النووية

منذ وقوع حادث تشيرنوبل قبل نحو عشرين سنة، تواجه الصناعة النووية تحديات كثيرة. وقد واصلت اليابان بمثابة أنشطتها البحثية والتطويرية بشأن القوى النووية، مع المحافظة على مستوى أمان عال. ونتيجة

لذلك، تم استحداث تكنولوجيا متقدمة لمفاعلات الماء الخفيف. فالصناعة اليابانية، على سبيل المثال، تضطلع بدور حيوي في توفير مكونات كبيرة للمفاعلات النووية مثل أوعية الضغط.

وفي عام ١٩٩٩، أنشأت اليابان محفلا للتعاون النووي في آسيا لتيسير التعاون النووي في آسيا. كما قامت الحكومة اليابانية بتنظيم أطر للدعم من أجل إندونيسيا وفييت نام بالتعاون الكامل مع الأوساط الفاعلة في القطاع الخاص، وعملت للمساهمة في دراسات الجدوى التمهيدية لبدء قوى نووية في فييت نام.

وساهمت اليابان بما يزيد عن ٨٠٠ ألف دولار أمريكي لأنشطة الوكالة الخاصة بتطوير البنية الأساسية النووية. وفي آب/أغسطس من هذا العام، وفرت اليابان للوكالة خدمات خبراء يابانيين من أجل تطوير البنية الأساسية.

وتهدف اليابان إلى استحداث دورة وقود نووي تتمركز حول مفاعلات الماء الخفيف. وبذلت اليابان جهودا مضيئة في البحوث التطويرية لإكمال هذه الدورة، بالارتكاز إلى تطوير المفاعلات السريعة التوليد. وبعد التغلب على حادث تسرب الصوديوم في عام ١٩٩٥، من المتوقع أن يُستأنف قريبا تشغيل المفاعل السريع التوليد من طراز "Monju". ودأبت اليابان على تشارك نتائج بحوثها والبيانات المستخلصة من أنشطتها البحثية التطويرية، بما فيه تلك المتصلة بمفاعل "Monju" والمفاعل السريع التجريبي المعروف باسم "Joyo"، مع الدول الأعضاء خلال شتى اجتماعات الوكالة.

وفي مجال بحوث طاقة الاندماج، فإن المشاركين اليابانيين في مشروع المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي يساهمون فيه بأجهزة للبحوث الصناعية، وبايفاد باحثين ومهندسين للمشروع.

دال- عدم الانتشار

تتميز اليابان بأنها مجهزة بدورة من أكبر دورات الوقود النووي وأكثرها تعقدا في العالم، وبأنها اكتسبت خبرة مهمة فيما يتعلق بالضمانات. فاليابان تمثل عمليا حقلًا تجريبيًا واسع النطاق لتكنولوجيا الضمانات. وعلى سبيل المثال، أخضعت محطة روكاشو لإعادة المعالجة لـ "نظام رقابي مستمر" استحدثته اليابان والوكالة بشكل مشترك. وعلاوة على ذلك، سيسترشد بناء محطة صنع وقود موكس (J-MOX) بمفهوم "الضمانات بحسب التصميم". ومن المتوقع أن توفر هذه المحطة نموذجا للتفتيش العشوائي والتحقق عن بعد.

وقد سعت اليابان أيضا إلى تحسين كفاءة الضمانات مع المحافظة على فعاليتها باستخدام أحدث التكنولوجيا المتقدمة والنُهُج الإحصائية. وفي الواقع، فإن النهج الرقابي المتكامل المستخدم في أحد مجموعات المرافق النووية للوكالة اليابانية للطاقة الذرية قد أسفر عن تخفيض الموارد البشرية اللازمة لعمليات التفتيش في الموقع بنسبة ٣٠%. وهذا النهج الجديد سيستخدم قريبا على نطاق واسع في اليابان كلها.

وتتميز اليابان بسجل خال من الأخطاء في تلبية أعلى معايير ضمانات الوكالة، وتتمتع بثقة المجتمع الدولي. وقد وسّعت اليابان والوكالة معا حدود تكنولوجيا الضمانات. واليابان مصممة على مواصلة الاضطلاع بدور قيادي في هذا المجال.

ثالثا- الخلاصة

ليست هذه سوى بعض الأمثلة للتعاون النووي الياباني. وعلى الرغم من أن بعض هذه الأنشطة ليس مسجلا في برنامج التعاون التقني، وبعضها الآخر يُنفذ خارج أنشطة الوكالة، فإنها مع ذلك مفيدة في إيضاح إمكانياتنا لمواصلة التعاون.

فاليابان تملك طائفة واسعة من التكنولوجيات النووية من أجل الأغراض السلمية، وهي مستعدة للتعاون مع البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء، في شتى المجالات، مثلاً في التطبيقات النووية، والأمان/الأمن النووي، والقوى النووية، وعدم الانتشار ضمن جملة أمور.

ونحن نعتقد أن التكنولوجيات اليابانية غير معروفة نسبياً في الوكالة ولا يجري استخدامها وفقاً لإمكانيتها الكاملة. وزيادة الاستفادة من هذه الموارد التكنولوجية بالجهد المتبادل سيكون لما فيه مصلحة جميع الدول الأعضاء. وإنني أعقد الأمل على أن يقوم مزيد من الناس بزيارة اليابان ويتعرفوا على تكنولوجياتنا بشكل أفضل.

ومن المهم لتعزيز التعاون التقني للوكالة الاهتمام إلى تكنولوجيات إضافية مفيدة للوكالة وللدول الأعضاء.